إسرائيل والقضية الفلسطينية

رازي نابلسي

ملاحظة: هذه الورقة مسودة للنقاش، تعبر عن وجهة نظر كاتبها، لا يجوز نشرها أو الاقتباس منها

تشكّل الفترة المُقبلة، بالنسبة إلى إسرائيل، فترة الاستثمار السياسيّ والشرعنة القانونيّة، للوقائع الاستعماريّة التي فرضتها على الأرض في فلسطين التاريخيّة: شرعنة قانونيّة ودوليّة للاستيطان في الضفّة الغربيّة؛ استكمال مسيرة تحويل منظّمة التحرير والسُلطة المنبثقة عنها من حركة تحرّر وطنيّ إلى سُلطة حكم ذاتيّ إداريّ؛ هدوء أمنيّ مع قطاع غزّة بعد جولات عسكريّة مُستمرة تمتد من الحصار الجويّ والبرّي والبحريّ وصولًا إلى العدوان وإسقاط الأطنان من المتفجّرات على القطاع المُحاصر، وكسر معادلة هدوء مقابل هدوء؛ الخروج إلى العلن في العلاقات الخارجيّة السريّة مع العالم العربيّ وخاصة دول الخليج؛ هذا بالإضافة إلى الاستهداف السياسيّ للفلسطينيين في الأراضيّ المُحتلة العام ١٩٤٨ وقيادتهم السياسيّة على طريق تحويلهم إلى جماعة دون بعد سياسيّ أو قوميّ.

وفي هذا السياق، وفي ظل التموضع الإستراتيجيّ الإسرائيليّ، تبدو القضيّة الفلسطينيّة برمّتها، أمام مخاطر عدّة كبيرة وتصفويّة، إن لم تقم القيادة، أو غيرها، بإحداث تغيير جذريّ على الحالة السياسيّة، التي أوصلت القضيّة الفلسطينيّة والفلسطينيين، على مدار عشرات السنين، إلى ما أفضت إليه من مخاطر تهدّد الوجود بعد استغلال إسرائيل الجمود والهدوء الأمنيّ والسياسيّ، والاتفاقيّات، بهدف تعميق البناء الاستعماريّ واستكمال مسيرة إنكار الوجود الفلسطينيّ: الرمزيّ والماديّ.

هذا الاستثمار السياسيّ- القانونيّ للوقائع الاستعماريّة، ليس غريبًا عن الصهيونيّة وليس جديدًا أيضًا. بل يشكّل المنظومة أساسًا: في البداية تستوليّ وتستوطن؛ وثم تتمركز؛ ومن ثم تسعى للشرعنة القانونيّة داخليًا من خلال المحكمة التي تمنح الإطار القانونيّ، ومن ثم تسعى للحصول على شرعيّة دوليّة وإطار دوليّ داعم بحكم الوقائع الماديّة. هذا ما قامت به الصهيونيّة في النكبة، وفي النكسة أيضًا، وهذا ما تُخطّط إليه في هذه المرحلة من الصراع الفلسطينيّ- الصهيونيّ.

ومن هذا الأساس، ستعمل الورقة على استعراض الواقع الصهيونيّ من حيث ما تم إنجازه، وما يسعى لشرعنته، في مُحاولة لقراءة مخاطر المستقبل، التي تبدو في أقل تقدير تصفويّة وكارثية، ليس على مناطق مُحدّدة أو تجمّعات مُحدّدة، بل على القضيّة الفلسطينيّة برمّتها سياسيًا وماديًا. فإن كان الهدف في العام ١٩٤٨ هو بناء دولة اليهود؛ وفي العام ١٩٦٧ توسيع حدود دولة اليهود على فلسطين التاريخيّة وأجزاء من الأراضيّ العربية؛ فإنّنا في العام ٢٠١٩، أمام هدف أخطر يتمثّل بإتمام وتأبيد ما تم إنجازه: قوميّة يهوديّة كناظم للدولة قانونيًا؛

شرعنة الاستيطان في ما تبقّى من فلسطين التاريخيّة ضمن حدود العام ١٩٦٧؛ بالإضافة إلى إنكار ومصادرة الحقوق القوميّة كليًا للشعب الفلسطينيّ برمّته، ومأسسة المعازل عبر اتفاقيّات دوليّة كصفقة القرن وغيرها التي تسعى إسرائيل من خلالها لكسب شرعية دولية لاستعمارها واستيطانها، بالإضافة إلى قوانين داخليّة إسرائيليّة.

المُثير للاهتمام في هذه المرحلة تحديدًا، هو حقيقة أن الحالة الفلسطينيّة مقسّمة سياسيًا وجغرافيًا واجتماعيًا، وما تقوم به إسرائيل هو تعزيز هذا التقسيم عبر تكريسه من خلال سياسات إستراتيجيّة مخصّصة لكل قسم بحسب ظرفه، ما يخلق فعليًا قضايا مكان قضيّة، وخصوصيّات محل خصوصيّة. وهو عمليًا، ما يختلف عن كافة المراحل السابقة، حيث كان التقسيم الجغرافيّ والسياسيّ ناتج حرب أو ضم أو فرض سيادة بخطوات أحاديّة إسرائيليّة. ففي الوقت التي انفصلت الأراضيّ الفلسطينيّة في العام ١٩٤٨ بفعل التمركز العسكريّ، وانفصلت الضفّة عن القدس بفعل حرب العام ١٩٦٧ ومن ثم قرار إسرائيليّ خاص. أمّا في هذه المرحلة تحديدًا، فإن التقسيم الفلسطينيّ السياسيّ والجغرافيّ، هو الذي يُبنى عليه الخطّة وليس ناتجها: خلق مصائر مُختلفة وتعزيزها، خصوصيّات مختلفة تكون هي الأساس الذي يُبنى عليه المُستقبل. وهذا طبعًا، يأتي بسبب الحالة الفلسطينيّة المُتناثرة بفعل الانقسام والتفتّت السياسيّ أولًا، ومن ثم الجغرافيّ الذي فرضته إسرائيل. ففعليًا، يفرض التقسيم والخصوصيّات ذاته كحقيقة لفهم الحالة الإستراتيجيّة التي تنطلق منها إسرائيل في استهداف وتكريس الاستعمار، ومن ثم تعمل على تعزيزها.

ومن هذا المبدأ، يعمل مركز أبحاث الأمن القوميّ في تل أبيب، ويُنجز خارطة تقوم على استمرار الفصل الكليّ ومأسسته ما بين الضفّة وغزّة، ويحذّر من أي ربط في المصير ما بين الطرفين.[١] ويُنجز مركز «بيغين – سادات» اليمينيّ بحث تحت عنوان «مثلّث العلاقات بين إسرائيل- «حماس- غزّة» و«السُلطة- الضفّة» ليوصي باستمرار العلاقة الثلاثيّة.[٢] ويُضاف إلى مراكز الأبحاث الإسرائيليّة، التي تنظّر لحل نهائيّ ينتزع عن الفلسطينيّ حقوقه الشرعيّة الوطنيّة، تصريحات القادة التي تبدأ من رئيس الحكومة الذي يرى بالانقسام ما بين الضفّة وغزّة، أداة للهدف الإستراتيجيّ بمنع إقامة دولة أو كيان سياسيّ سياديّ فلسطينيّ.[٣]

وهذا وحده، ما يفسّر عدم القدرة، وحتّى استحالة، قراءة الوضع الإستراتيجيّ الإسرائيليّ تجاه الحالة الفلسطينيّة، دون تقسيم هذه الإستراتيجيّة إلى توجّهات سياساتيّة تعمل كمنظومات سيطرة كُل منها بحسب خصوصيّة التجمّع المُستهدف إن كان غزّة أو الضفّة أو الداخل. ففي العام ٢٠١٩، باتت قراءة السياسات الإسرائيليّة تنقسم إلى ثلاث: بخصوص غزّة؛ بخصوص الضفّة؛ وبخصوص الأراضيّ المُحتلة عام ١٩٤٨.

وعلى الرغم من أن هذه السياسات تندرج تحت سقف الهدف النهائيّ للصهيونيّة بإلغاء قضيّة فلسطين، إلّا أن التقسيم الذاتيّ الفلسطينيّ السياسيّ، حين تعزّزه إسرائيل وتبنيه وتعمّقه، يخلق سياسات تقسيميّة تعمّق بدورها

١ انظر: خطّة إستراتيجيّة للساحة الفلسطينيّة- الإسرائيليّة»، موقع معهد أبحاث الأمن القوميّ. bit.ly/2ZTuKpZ

٢ نظر: هيليل فريتش، مثلّث العلاقات بين إسرائيل وحماس والسُلطة، مركز بيغن السادات، آب ٢٠١٧. bit.ly/2ZQGlk5

٣ صرّح رئيس الحكومة الإسرائيليّة بنيامين نتنياهو في اجتماع أمام شبيبة الليكود، أنه على كُل من لا يريد دولة فلسطينيّة، عليه أن يدعم إدخال الأموال إلى غزّة، في محاولة إلى تكريس ومأسسة الانقسام الفلسطينيّ، وهو ما يدلّل على نواياه الحقيقية.

التقسيم السياسيّ- الجغرافيّ والاجتماعيّ على طريق الإلغاء الكلّي. ومن هذا المبدأ، ستعمل الورقة على قراءة الحالة الإسرائيليّة من خلال القائم المقسّم، لفهم حالة التقسيم القائمة فعلًا والخطورة الكامنة فيها، ولكن على طريق الخروج منها كخطوة أوليّة لمُجابهة التحدّيات التصفويّة.

الحالة السياسيّة: الانتخابات ودلالاتها

لا يُمكن، قراءة الحالة السياسيّة الإسرائيليّة خاصة تجاه الحالة الفلسطينيّة، دون فهم لنتائج الانتخابات الإسرائيليّة الحادية والعشرين، ومع أنها لم تفض إلى تشكيل حكومة، ما أدّى إلى الذهاب إلى انتخابات جديدة، إلّا أن نتائجها، قادرة على رسم ملامح المشهد السياسيّ الإسرائيليّ من حيث المعسكرات المُتصارعة في الانتخابات وتوجّهاتها، والإجماع حول يمينيّة الرؤية السياسيّة[٤]، وإنكار حقوق الشعب الفلسطينيّ الشرعيّة، وعلى رأسها حقّه في تقرير مصيره السياسيّ على أرضه، الذي انتزعه منه «قانون القوميّة»، ولم يُعلن أي من الأطراف السياسيّة نيّته التراجع عن القانون أو أي من مفرزاته، باستثناء تعديل عليه وعد مُنافس نتنياهو، بيني غانتس، إدخاله لمصلحة الدروز في الخدمة العسكريّة، وهو ما يربط ما بين الخدمة العسكريّة والحقوق المدنيّة والسياسيّة، وهو ما لا يقل سوءًا عن القانون ذاته.

وعلى الرغم من حقيقة أن الانتخابات لم تُفض فعليًا إلى تشكيل حكومة وحكم، بسبب الخلاف على قانون التجنيد ما بين حزب «إسرائيل بيتنا» بقيادة أفيغدور ليبرمان، والأحزاب الحاريديّة، إلّا أن نتائجها وحملاتها الانتخابيّة تُشير إلى عاملين مهمّين جدًا بخصوص القضيّة الفلسطينيّة: الأول والأهم، يتمثّل في حقيقة أن الصراع لم يتخذ شكل صراع على حلول سياسيّة، بل كان بصورة أدق صراعًا على إنكار وجود الفلسطينيّ بوصفه قضيّة أو شعب أو قوميّة؛ والثانيّ، يتمثّل في وجود معسكر واحد ووحيد مُتماسك وقادر إسرائيليًا على تشكيل حكومة، وهو تحالف اليمين القوميّ والدينيّ. وهذا ما لا يُمكن ولا بأي شكل التقليل من أهميّته: بات التنافس في السياسة الإسرائيليّة، على إنكار الشعب الفلسطينيّ والتنكّر لأي حق من حقوقه القوميّة.

وفي هذا السياق، وتحت سقفه، على ما يبدو، ستدور الانتخابات المُقبلة المقرّر عقدها يوم ١٧ أيلول ٢٠١٩، بعد أن فشلت جهود تشكيل الحكومة بسبب تعنّت ليبرمان من جهة، والحاريديم من جهة أخرى. إذ وعلى الرغم من أن الحملات الانتخابيّة لم تنطلق رسميًا، إلّا أن كافة التحليلات تشير عمليًا إلى موضوعين ستدور الانتخابات حولهما: الأول، وهو الذي دارت الانتخابات السابقة حوله، وهو استمرار حكم نتنياهو رغم ملفّات الفسّاد التي تحوم فوقه، وجلسة الاستجواب المقرّرة بعد الانتخابات بأسبوعين فقط؛ والثانيّ، قضايا الدين والدولة، خاصة أن ليبرمان أسقط الحكومة بسبب قانون تجنيد الحاريديم، ورفضه المخصّصات والميزانيّات التي يتم تحويلها إلى الحاريديم، الذين لا يعملون ولا يتجنّدون في الجيش، ما يحوّلهم فعليًا إلى عبء على اقتصاد الدولة وتوزيع الموارد فيها.[٥]

٤ للاطّلاع أكثر وبتوسّع على نتائج الانتخابات انظر: رازي نابلسي، قراءة في الانتخابات الإسرائيليّة: النتائج والتوقّعات، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، ٢٠١٩/٤/٣٠. bit.ly/2lHtu39

٥ انظر: عاميت سيغل، البشرى المهمّة في حديث ليبرمان، القناة الإسرائيليّة الثانية، ٢٠١٩/٦/١٦. bit.ly/2X5VxlH

ووسط هذا الاستقطاب، من المتوقّع أن يركّز نتنياهو مرّة أخرى حملته الانتخابيّة باتهام منافسيه بأنهم يسار، فيسارع المنافس لإنكار يساريّته عبر طريقة واحدة: إنكار حقوق الشعب الفلسطينيّ، والانضمام إلى جوقة ضم الضفّة، ودعم المستوطنات فيها على طريق نتنياهو. وهذا ما حصل عمليًا، مع يوعاز هندل، عضو الكنيست عن حزب «أزرق- أبيض»، حين سأله المذيع ما رأيه بتصريح ديفيد فريدمان، السفير الأميركيّ في إسرائيل، حول حق إسرائيل في ضم أجزاء من الضفّة الغربيّة. فأجاب: «هذا أصلًا جزء من طرح «أزرق- أبيض»، ليدلّل بذلك على حقيقة المُعسكر المُنافس لنتنياهو: نرفض فساد نتنياهو؛ هجومه على القضاء؛ تقسيمه للمجتمع الإسرائيليّ؛ دعم المتطرّفين تلاميذ كهانا، ولكن في الحقيقة ندعمه كبرنامج سياسيّ. وهذا ما يفسّر، تصريح أحد أعضاء الكنيست عن الحزب، بأنّه لا مشكله لديهم بالجلوس في الحكومة مع «الليكود»، دون نتنياهو ، رغم ما يمثّله الليكود أيديولوجيًا وسياسيًا.[٦]

ولذلك، فإن الجولة الانتخابية المُقبلة إسرائيليًا، لن تختلف كثيرًا بحسب كافة التوقّعات عن سابقتها التي لم تفض إلى تشكيل حكومة، باستثناء عامل واحد سيكون غاية في الأهميّة: مصير نتنياهو السياسيّ، وخاصة أن نتنياهو خطّط ورسم الانتخابات السابقة من حيث المواعيد بشكل يمنحه الوقت اللازم لإنهاء الانتخابات، وتشكيل حكومة، وتمرير دفعة من القوانين التي تسمح له الالتفاف على المسار القضائيّ، وعلى رأسها قانون الحصانة الذي من شأنه أن ينزع عن المحكمة حقها في إزالة الحصانة عن نتنياهو، وبالتاليّ الإبقاء على حصانته التي تبقيّ عليه خارج المحاكمة والمسار القضائيّ حتى انقضاء فترة وجوده في منصب رئيس الوزراء.

أمّا بعد تحديد موعد جديد للانتخابات، فإن الجدول الزمنيّ لنتنياهو غاية في الخطورة بالنسبة إليه: أولًا، الوقت ضيّق جدًا لخوض انتخابات وتشكيل حكومة وتمرير دفعة قوانين إشكاليّة، إذ لا يمنحه الموعد الجديد سوى أسبوعين لترتيب الحكومة والقوانين بالقراءات الثلاثة، بالإضافة إلى التمهيديّة؛ في حال عدم حصوله على معسكر ٦١ دون ليبرمان من المرجّح ألا يمنحه رئيس الدولة إمكانية تشكيل الحكومة أصلًا، ويتوجّه إلى بيني غانتس أو عضو كنيست آخر من الليكود؛ سقوط أحد أحزاب اليمين ما يمنعه مرّة أخرى من تشكيل الحكومة.

أمّا السيناريو الأسوأ بالنسبة إلى نتنياهو فهو فوزه في الانتخابات، وحصول تمرّد داخل الليكود يقوده عدو نتنياهو من الداخل جدعون ساعر، ويمنع نتنياهو من تمرير القوانين، وبالتاليّ بدء المسار القضائي الذي سيفرض عليه الاستقالة.

وأمّا السيناريو الآخر، والذي لا يقل خطورة بالنسبة إلى نتنياهو، فيتمثّل بتصريح ليبرمان الذي أدلى به خلال مقابلة صحافيّة وقال خلاله أنّه سيعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنيّة تجمع ما بين «الليكود» و«أزرق- أبيض». ولتحقيق مثل هكذا سيناريو على نتائج الانتخابات أولًا أن تضمن وجود ليبرمان في موقع الحزب المقرّر، كما حصل في الانتخابات الأخيرة حيث لا يستطيع أي من الطرفين تشكيل حكومة من دونه. وفي حال تحقّق هذا

٦ نظر: يوسي فيرتر، في حال تأزّم نتنياهو مرّة أخرى مع ٦٠ دون ليبرمان، من غير المؤكّد أن يمنحه رئيس الدولة فرصة ثانية، صحيفة «هآرتس»، ٢٠١٩/٦/١٤. bit.ly/2J3AITO

الشرط، من الممكن أن يسعى ليبرمان لتشكيل حكومة تجمع ما بين «الليكود» دون نتنياهو، وما بين «أزرق- أبيض» الذي أعلن على لسان أعضاء كنيست أنه لا يعارض هكذا خطوة.

وفي هذه السيناريوهات جميعها، يواجه نتنياهو عمليًا، أكثر من أي وقت مضى، خطر انتهاء مسيرته السياسيّة. ولتفاديّ مثل هكذا سيناريوهات، يتوجّب على نتنياهو، الحصول على ما يزيد على ٤٠ مقعدًا في الانتخابات، ما يسمح له بتشكيل حكومة دون ليبرمان مع أحزاب اليمين والحاريديم، ومسابقة الزمن في تمرير قوانين الحصانة وتخطّي المحكمة العليا.

وفي هذا السياق السياسيّ الإسرائيليّ، من المتوقّع أن يُهاجم نتنياهو بكامل قوّته خلال الحملة الانتخابيّة خصومه بسلاحه المعهود، ولكن مع تزويد حادّ بالجرعة والوتيرة والنوع بحجم التهديد. والدليل الأكبر على ذلك، بدء الحملة على ليبرمان التي تلخّصت بالآتي: ليبرمان يُريد إسقاط حكومة اليمين؛ ليبرمان يدعم حكومة يسار مع لابيد؛ ليبرمان سيتحمّل مسؤوليّة إسقاط حكم اليمين. وفي هذا السياق، من المتوقّع أن يكون إنكار حق فلسطين، والولاء للمستوطنين، المحرّك الأساسيّ في الحملات الانتخابيّة المُقبلة وبصورة متطرّفة، تكون خلالها قضيّة فلسطين محرّك التحريض السياسيّ، فمن يصل إلى اتهام ليبرمان باليساريّة، من الممكن أن يصل إلى أسوأ من ذلك بكثير خلال أوج الحملة الانتخابيّة. أمّا في المقابل، فإن وجود نتنياهو في موقع حرج إلى هذه الدرجة، من الممكن أن يدفعه هو وحليفه اليمين الأميركيّ، إلى اتخاذ خطوات جديّة على طريق الضم الفعلي للمستوطنات، أو البدء في مسيرة الضم القانونيّ بهدف إثبات جديّته أمام الناخب الإسرائيليّ، وما تصريح السفير الأميركيّ بأنّه من حق إسرائيل ضم مناطق من الضفّة الغربيّة إلّا الهدية الأولى التي تنضم إلى سلسلة الهدايا المقدّمة قبل الانتخابات السابقة: ضم الجولان؛ الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيلية، وغيرها من الدعم غير المسبوق رغم التحالف التاريخيّ.

وفي هذا السياق، تتوقّع الورقة أساسًا ثلاث سيناريوهات لنتائج الانتخابات الإسرائيليّة المُقبلة:

السيناريو الأول: فوز نتنياهو واليمين وتشكيل حكومة

يقوم هذا السيناريو على حصول نتنياهو ومعسكر اليمين على ٦١ مقعدًا دون ليبرمان، وهذا ما يعمل نتنياهو على تحقيقه من خلال توحيد كافة الأحزاب على يمين الليكود في قائمة واحدة[٧]، وذلك لمنع ضياع الأصوات في قوائم لا تجتاز نسبة الحسم، كما حصل في الانتخابات السابقة مع حزب «اليمين الجديد» بزعامة نفتالي بينيت وأييلت شاكيد الذي لم يجتز نسبة الحسم رغم حصوله على ما يُعال ١٣٨ ألف صوت.

وفي حال تحقّق مثل هكذا سيناريو، سيسعى نتنياهو لتشكيل حكومة دون ليبرمان تكون حكومة يمين- حاريديم متماسكة، تدعمه في تخطّي المحكمة العليا ليتحقّق بذلك هدفه الشخصيّ، وهدف أحزاب اليمين الاستيطانيّ التي تسعى هي الأخرى لاستهداف المحكمة بهدف شرعنة الاستيطان، وتخطّي قراراتها، خاصة بشأن المستوطنات المُقامة على أراض فلسطينيّة خاصة.

٧ انظر: بعد إعلان ليبرمان، نتنياهو يسعى إلى توحيد أحزاب اليمين، صحيفة «هآرتس»، ٢٠١٩/٦/١٧. bit.ly/2WGYxju

وفي هذا السيناريو، من المتوقّع أن تشهد القضيّة الفلسطينيّة هجمة شرسة، سواء أكان من خلال توسيع وضم مستوطنات وإقامة جديدة، أم من خلال الاستهداف للوجود المادّي والرمزيّ. أمّا بخصوص غزّة، فإنه من المتوقّع الاستمرار في التفاهمات الجارية حاليًا، التي تتلخّص في هدنة طويلة مقابل تسهيلات في الحصار ومساحة الصيد وبنى تحتيّة. وفي هذا السيناريو، من المتوقّع أن يتم طرح «صفقة ترامب» بقوّة، بعد الانتخابات وضمان فوز نتنياهو. وهذا السيناريو، هو الفرصة الأكبر لصفقة القرن، حيث سيسعى نتنياهو وائتلافه الاستيطانيّ لتطبيقها على الأرض وضم مستوطنات.

كما من المتوقّع أن ترفض السُلطة التعاطي مع الصفقة، الأمر الذي سيدفع الإدارة الأميركيّة لمنح الحكومة الإسرائيليّة الضوء الأخضر، لضم كتل استيطانيّة، وتغليفها بأنها جاءت كرد فعل على رفض السُلطة التعاطي مع الصفقة، وتُظهره الإدارة الأميركيّة وإسرائيل على أنّه رفض للسلام، ومن ثم منحهم الغطاء الكافيّ دوليًا للمضيّ في الضم أحادي الجانب، الذي يحصل فعليًا على الأرض.

السيناريو الثانيّ: فوز نتنياهو والليكود وعدم قدرته على تشكيل حكومة

يقوم هذا السيناريو على فوز نتنياهو والليكود في الانتخابات دون فوز المعسكر الداعم لهم، وبالتاليّ عدم قدرته على تشكيل حكومة قائمة على ٦١ عضو كنيست. وهو عمليًا السيناريو الذي حصل في الانتخابات السابقة. وفي هكذا سيناريو، سيعود نتنياهو إلى ذات الأزمة مع ليبرمان، ما يرجّح إمكانيّة أن يفرض ليبرمان على الليكود حكومة وحدة وطنيّة مع «أزرق- أبيض» تكون دون نتنياهو الذي لن يستطيع تشكيل حكومة في الوقت القصير المُتاح أمامه بعد الانتخابات وقبل الاستجواب.

ويتوقّع في مثل هكذا سيناريو، تشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع بين الليكود دون نتنياهو و«أزرق- أبيض» وليبرمان دون الأحزاب الحاريدية وائتلاف أحزاب اليمين والعرب، وهذا ما يسعى ليبرمان لتشكيله تحت عنوان «حكومة يمين ليبراليّ» تتشكّل على حساب القوى الدينيّة اليمينيّة.

بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن مثل هكذا سيناريو سيكون بالنتيجة كالسيناريو الأول، خاصة أن الليكود دون نتنياهو سيغدو حلبة مصارعة على الخلافة، ما سيدفع بقادته إلى تأجيج العنصريّة والمنافسة على اليمينيّة بهدف قيادة الحزب. أمّا من حيث صفقة ترامب، فإنّه من المتوقّع أن يتم إرجاؤها من جديد، والعمل بالموازاة على إعادة السُلطة إلى قطاع غزة، وهو ما يسعى له تحالف «أزرق- أبيض» لخلقها كبديل لحكم «حماس».

السيناريو الثالث: فوز «أزرق- أبيض» وتشكيل حكومة يمين وسط

يقوم هذا السيناريو على فوز حزب «أزرق- أبيض» بالعدد الأكبر من المقاعد، وبالتاليّ فرصة تشكيل حكومة تجمع الحزب مع ليبرمان الذي أعلن أنه لن يُعارض الجلوس في حكومة واحدة مع تحالف لابيد غانتس، مع إمكانيّة دخول الليكود إلى الحكومة دون نتنياهو.

وفي هذا السيناريو، سيحتاج «أزرق- أبيض» إلى تخطّي الليكود في عدد المقاعد للفوز بفرصة تشكيل الحكومة من رئيس الدولة، أو يفشل الليكود فيكلّف رئيس الدولة زعيم الحزب بيني غانتس بتشكيل الحكومة. ومن المرجّح أن تكون الحكومة حكومة وسط- يمين ينضم إليها الحاريديم ويبقى خارجها ائتلاف أحزاب اليمين والعرب.

وفي هذا السيناريو، ورغم أوجه الشبه بين «أزرق- أبيض» و«الليكود» من حيث الرؤية اليمينيّة وإنكار الحقوق الفلسطينيّة، إلّا أنه من المتوقّع أن نشهد العديد من التغيّرات في السياسة الناظمة تكتيكيًا: أولًا من الممكن أن نرى تراجعًا عن التفاهمات مع «حماس»، والعمل على إعادة السُلطة إلى قطاع غزّة؛ من الممكن أن نشهد بدء مسار سياسي لن يفضي بالحقيقة إلى أدنى الحقوق الفلسطينيّة، خاصة أن الحزب أعلن عدم نيّته إخلاء مستوطنات، أو تقسيم القدس، أو إقامة دولة سياديّة للفلسطينيّين؛ كما ستقل فرص طرح صفقة ترامب، الذي يسعى لإنجاح نتنياهو.

المثير للاهتمام أكثر بالنسبة إلى الفلسطينيين في هذه الانتخابات، سيكون الحملات وما قبل الانتخابات أكثر من حقيقة ما بعد الانتخابات. فوجود نتنياهو في هذا الموقف الحرج، الذي يضع مستقبله السياسيّ برمّته على المحك، سيدفعه إلى اتخاذ خطوات جذريّة تُسانده في معركته الانتخابيّة، التي يحتاج خلالها إلى معسكر يمين كامل دون ضياع أي من الأصوات من جهة، وإلى أخذ أصوات من معسكر «أزرق- أبيض» بدلًا من أحزاب اليمين كي لا يفكّك معسكره الذي سيشكّل معه الحكومة. وهذا، ما سيدفعه إلى تركيز الحملة الانتخابيّة ضد «أزرق- أبيض» وليبرمان.

وتتوقّع الورقة أن يكون تركيز الحملة كما كانت سابقتها باتهام المنافس باليساريّة، ولكن بطريقة أكثر متطرّفة وعدوانية تكون فلسطين محرّك التحريض فيها دون أن تكون لاعبًا أساسيًّا فعليًا. وبكلمات أخرى، سيعمل نتنياهو على توظيف الفلسطينيين في الحملة الانتخابيّة، والتحريض عليهم، دون أي تأثير فعليّ لهم. أمّا من جهة أخرى، فالخطورة تكمن في الخطوات التي سيتخذها نتنياهو قبل الانتخابات بهدف استقطاب أصوات اليمين والمركز والتعبير عن جديّته في الوعود الانتخابيّة. ومن الممكن، أن تكون إحدى هذه الخطوات عمليًا، هي ضم أجزاء من الضفة الغربية وضم قانونيّ لبعض المستوطنات. وما تصريحات السفير الأميركيّ في إسرائيل، بإيمانه بحق إسرائيل بضم مستوطنات من الضفة الغربية إليها، وموافقة جيسون غرينبلات المبعوث الأميركيّ للشرق الأوسط، إلّا دلالة على مدى وقاحة وتمادي الإدارة الأميركيّة في دعم نتنياهو وفوزه في الانتخابات.

أمّا نتائج كُل من السيناريوهات، ففي حال فوز نتنياهو، من المتوقّع أن تشهد فلسطين موجة ضم قانونيّ في الضفّة الغربية أحاديّة الجانب إسرائيليّة، ضمن صفقة أميركيّة - إسرائيليّة، خاصة أن نتنياهو سيحتاج إلى تقديم وعود ائتلافيّة لائتلاف أحزاب اليمين، مُقابل دعم الائتلاف له في صراعه مع القضاء بهدف التهرّب من المحاكمة. وهنا تحديدًا، تلتقي مصالح نتنياهو الشخصيّة بمصالح المستوطنين: كلاهما يريد إضعاف المحكمة العليا والمؤسسة القضائيّة عمومًا. الأول يسعى للتهرّب من القضاء والمحاكمة. أمّا الثانيّ، فيسعى لإضعافها بهدف شرعنة المستوطنات في القانون الداخلي الإسرائيليّ، الذي تعارضه المحكم،ة لما في ذلك من إسقاطات

على مكانة إسرائيل الدولية، ومكانة نظامها القانونيّ والقضائيّ.

أمّا في حال فوز غانتس، أو تشكيل حكومة وحدة وطنيّة، فستكون الضفّة الغربيّة أمام ذات خطر الضم، ولكن من خلال اتفاقيّة دولة ومفاوضات لن تفضي إلى تحقيق أي من الحقوق القوميّة والوطنيّة الفلسطينيّة التي يُنكرها غانتس كما يُنكرها نتنياهو، ولكن من المرجّح أن نكون أمام فتح مسار سياسيّ جديد، يُفضي في نهايته إلى ضم بعض الكُتل الاستيطانية كما وعد غانتس وصرّح أعضاء كنيست من حزبه.

الضفّة الغربيّة: الضم التدريجيّ كسيناريو مرجّح بقوّة

السيناريو الأول: الضم

تتوقّع الورقة أن يكون السيناريو الأول للضفّة الغربيّة والمرجّح أكثر من غيره، هو الضم التدريجيّ: تبدأ إسرائيل تدريجيًا بضم المناطق القريبة من الخط الأخضر، وخاصة المناطق المُحيطة بالقدس، كـ «معاليه أدوميم» و«بساغوت» و«غيلو»، وغيرها من المستوطنات التي تُحيط بمدينة القدس؛ بهدف أولًا ربط هذه المستوطنات بالمدينة وربط المدينة فيها، وثانيًا قياس ردّة الفعل الفلسطينيّة والدوليّة والإقليميّة بعد الضم.

أمّا العامل الآخر، الذي يؤثّر على وتيرة الضم، وتدرجّه، فإنّه ترك مجال للسُلطة الفلسطينيّة والعالم، لفتح مسار سياسيّ. ففي حال قامت إسرائيل بضم كامل للمناطق (ج) مثلًا، فتكون بذلك قد أعلنت نهائيًا نهاية «حل الدولتين» كإطار للتفاوض حتّى، وتكون أيضًا قد وأدت الخطة الأميركيّة التي لا تستطيع رفضها بعد كُل التعديلات عليها والشراكة في صياغتها حتّى. ولذلك تتوقّع الورقة، أن تبدأ إسرائيل بضم كتل استيطانية كبيرة، دون ضم مناطق (ج) أو مناطق واسعة، وهذا ينبع من عوامل عدّة، إسرائيليّة داخليّة، وفلسطينيّة داخليّة، وإقليميّة ودوليّة، وتلتقيّ جميعها لتخلق ظروفًا مثالية لإسرائيل بالمضي في مشروعها الاستيطانيّ، ونقله إلى مرحلة جديدة الضفّة الغربيّة.

تنقسم هذه العوامل المؤثّرة وبقوّة إلى:

أولًا: بات هناك شبه إجماع إسرائيليّ على المستوطنات ورفض إقامة دولة فلسطينيّة. إذ وباستثناء حزب «ميرتس»، الذي حاز فقط على أربعة مقاعد، غالبيّتها من أصوات الفلسطينيين في الأراضيّ المحتلة ١٩٤٨، لا يوجد أي حزب إسرائيليّ يطرح أو يُوافق على دولة فلسطينيّة ذات سيادة، هذا من جهة. أمّا من الجهة الأخرى، فإن أكثر الطروحات في هذه الخارطة السياسيّة، التي ترفض حتّى واقع الاستيطان المستمر في الضفّة الغربيّة، فهي ترفضه من مبدأ الانفصال عن الفلسطينيّ، وعدم استمرار هذا التوغّل القريب من التجمّعات الفلسطينيّة، طبعًا بمبرّرات التفوّق والنقيّ العرقي اليهوديّ. أمّا على صعيد التجمّعات الاستيطانيّة الكبيرة في الضفّة، التي تقسّم مساحة الضفّة إلى كانتونات ومعازل غير مُتواصلة، فلا أحد يطرح تفكيكها أو التنازل عنها في أي مُفاوضات.

وطبعًا، لا يمكن الاستمرار دون الإشارة إلى حجم التطرّف الدينيّ الذي بات الآن وبعد سنوات من التغلغل التدريجيّ، في مركز صنع القرار. فالحاخام رافي بيرتس، الذي من المتوقّع أن يشغل إحدى الوزارات المهمّة، يشكّل أحد أهم أقطاب الصهيونيّة المتديّنة في الضفّة الغربيّة ومرجعيّاتها الدينيّة، التي بحسب تقرير نشرته

القناة ١٣ الإسرائيليّة، فإن هذه المرجعيّات الدينيّة تروّج لأفكار تدّعي أن الفلسطينيين يعانون من «مشكلة جينيّة»، وبأنّهم «عبيد سعداء» تحت حكم «الأسياد» اليهود. وهو ما يذكّرنا، إلى حد بعيد بنماذج الاستعمار التي أبادت الشعوب الأصليّة كليًا، وعلى رأسها الاستعمار الأوروبي لأفريقيا الذي رآى في الأفارقة حيوانات غير متطوّرة، فقارنوهم بالقرود واستعملوهم للأبحاث العلميّة[٨]. وهذه إشارة، إلى مستقبل هذه التيّارات التي لا تشبع من بث وتذويت التفوّق العرقيّ والعنصريّة على طريق الإلغاء المادّي والسياسيّ.

هذا التحليل، يلتقيّ مع مشاريع القوانين والمخططات التي نُشرت وتدلّل على جديّة إسرائيل، وعلى رأسها توصية مركز «الليكود» الذي يعد الهيئة الأعلى حزبيًا لأعضاء الكنيست والحكومة، للبدء بتمرير كُل قانون يساعد ويساهم في ضم الضفّة الغربيّة، أو أجزاء منها، أو كتل استيطانيّة. وهو ما يلتقيّ أيضًا، مع مشاريع مثل تقليل دور منسق أعمال الحكومة في الضفّة الغربيّة لصالح الوزارات ذاتها، التي ستعمل مباشرة مع المستوطنات، كخطوة أوليّة على طريق الضم القانونيّ.

ثانيًا: تعانيّ الحالة الفلسطينيّة من انقسام سياسيّ وجغرافيّ، وتشظّي متواصل دون أي رؤية أو مشروع سياسيّ متوافق عليه، أو إستراتيجيّة تستجيب إلى هذا التطرّف الإسرائيليّ والتحدّيات، وإنكار كافة حقوق الشعب الفلسطينيّ والتنصّل منها علنيّة. وهذا ما ينعكس فعليًا على الحالة المُجتمعيّة والسياسيّة، إذ دون قوة سياسيّة وكيان سياسيّ يقود الشارع، ويمكّنه من التصدّي لهذا التطرّف الإسرائيليّ ومخطّطاته، لا تشكّل الحالة السياسيّة الفلسطينيّة تحديًا جدّيًا للمنظومة الاستعماريّة، أو تأجّج مخاوف داخلها من تطبيق مخطّطاتها العلنيّة ودعوات القوى السياسيّة المركزيّة فيها لضم الضفّة الغربيّة واستهداف الوجود الفلسطينيّ فيها، إن كان على الصعيد السياسيّ كونها جزء مركزيّ من الدولة التي تسعى، أو تعلن القيادة الفلسطينيّة أنها تسعى إلى تأسيسها، وإن كان على الصعيد المادّي، حيث المخطّطات الصهيونيّة لإنتاج سكّانها الفلسطينيين كسكّان دون أي حقوق قوميّة أو مشاريع سياسيّة. وطبعًا، دون ضمّهم ومنحهم أي حقوق مدنيّة، وسط خطر التهجير الذي يحوم فوق رأس المجتمع الذي ترى فيه إسرائيل حملًا ثقيلًا على مشروعه.. فالوجود الفلسطينيّ المادّي بحد ذاته، بات أزمة لدى المشروع الاستعماريّ. وعلى الرغم من الموقف المبدأي للسُلطة، برفض صفقة ترامب والضم، إلّا أنها لا تقوم فعليًا بالمطلوب لإحباطها أو التصدّي لها.

ثالثًا: يعيش العالم عمومًا والإقليم خاصة، حالة من الاستقطاب السياسيّ. وتستعمل فلسطين في هذه الحرب بطريقة أداتيّة تستغلها الأطراف المُختلفة لدعايتها الحربيّة. هذا على عكس إسرائيل، التي تشكّل جزءًا من الصراع، وتبني تحالفات على أساس الاستقطاب. فهذا الصراع الإقليميّ التي تشكّل إيران وحزب الله القطب الأول فيه، وتشكّل إسرائيل وأميركا والسعوديّة القطب الثانيّ فيه، يأخذ قضيّة فلسطين إلى التموضع ثانيًا، خاصة لدى دول الخليج، وما يطلق عليه الكثيرون، وعلى رأسهم رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو «الإسلام السنّي المُعتدل».

وفي هذا السياق، تغدو قضيّة فلسطين كقضيّة يجب حلها، والتخلّص منها على طريق تشكيل كلّي وعلنيّ

٨ حاخامات نازيون: اليهود عرق متفوّق وهتلر على حق، عرب ٤٨، ٢٠١٩/٤/٣٠. bit.ly/2LfZDRI

للمُعسكرات يستبدل التعاون السرّي إن كان في المناورات العسكريّة، أم في التجارة الأمنيّة والعسكريّة. وهو ما يحوّل الإقليم عمليًا، من نقطة قوّة عليها أن تكون سندًا للقضيّة الفلسطينيّة، إلى أداة ضغط على القضيّة الفلسطينيّة بهدف إنهاء الصراع، حتّى لو كان هذا الإنهاء شكليًا، ولكنّه يمنح «الدول السنيّة المعتدلة» الغطاء للتطبيع العلنيّ على طريق تشكيل جبهة واحدة لمُحاربة إيران و«حزب الله»، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يحوّل القطب الآخر قضيّة فلسطين إلى قضيّة أداتيّة مستفيدًا من أخلاقيّتها ودعم الشعوب العربيّة لها، لتوظيفها في صراعه واستقطابه.

هذا طبعًا، بالإضافة إلى التحوّل الذي طرأ على الموقف الأميركيّ بعد وصول إدارة ترامب إلى البيت الأبيض، ما حوّل الإدارة الأميركية من حليف لإسرائيل إلى شريك لليمين الإسرائيليّ في الصراع وطرف فاعل فيه، يمنح إسرائيل الهدايا الواحدة بعد الأخرى، ويصفّي قضايا الحل النهائيّ لصالح إسرائيل هذا من جهة. أمّا من جهة أخرى، فلا يمكن غض النظر عن حقيقة أن الولايات المتحدة لم تعد فقط حليفة لإسرائيل، بل على وجه الدقّة هي حليف لليمين الإسرائيليّ، وعلى وجه الخصوص نتنياهو، ما يمنح هذا اليمين الغطاء من قوّة عظمى، للمضيّ قدمًا في مخطّطاته ودعمًا في المحافل الدوليّة.

والأسوأ، أن هذه الإدارة تنطلق من «الوضع القائم» في خطّتها وتصريحاتها، على أساس أن الوضع القائم وُلد وضعًا قائمًا ومنه عليها أن تبدأ، غاضة النظر عن جميع منظومات السيطرة الصهيونيّة الاستعماريّة، التي خلقت الوضع القائم وعمّقته ولا تزال تخلق يوميًا وضعًا قائمًا جديدًا. وفي المقابل، لا يزال مثلًا الموقف الأوروبيّ رافضًا بشكل جدّي للضم، وداعمًا لحل الدولتين، هذا مُقابل توغّل إسرائيلي في الصين وتعاون روسيّ- إسرائيليّ في سوريا. وهنا، يمكن البناء على الموقف الأوروبيّ والروسيّ والصيني وغيرها في عالم تحكمه المصالح الاقتصاديّة والأمنيّة.

رابعًا: يشكّل الوضع المادّي على الأرض، المخطّطات الصهيونيّة ويصيغها كواقع محسوس وملموس. والتجربة الفلسطينيّة، خاصة التجربة الأكبر والأعنف، النكبة، تُثبت أن إسرائيل تنفّذ أولًا، ومن ثم تعمّق وتمأسس وتنشئ البنى التحتيّة والخدميّة لتفرضها كواقع، ومن ثم تبدأ بالبحث عن الإطار القانونيّ الذي يمنح الشرعيّة الداخليّة القضائيّة في النظام الاستعماريّ، ومن ثم تبدأ مسيرة البحث عن غطاء وشرعيّة دوليّة[٩]. وهذا، ما يفسّر فعليًا، الحرب على القضاء الإسرائيليّ، والسعي لتخفيف تأثيره وتحويله إلى توصيات، وما يفسّر أيضًا الحملات الإسرائيليّة الأخيرة دوليًا، وخاصة خطابات داني دانون، سفير إسرائيل في الأمم المتحدة، الذي بات في السنوات الأخيرة يتخذ من التوراة والنصوص التوراتيّة الأساس الذي يبني عليه حججه الواهية المبرّرة بكُل حقارة للوجود الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة.[١٠]

ومن حيث الوقائع، فإن إسرائيل أنتجت في الحقيقة واقعًا استيطانيًا مركّبًا وواضحًا في ذات الوقت: بناء كُتل

٩ للاطّلاع أكثر انظر: كتاب رازي نابلسي، الصهيونيّة والاستيطان: إستراتيجيّات السيطرة على الأرض وإنتاج المعازل، ط١، مركز مسارات، البيرة، ٢٠١٧.

١٠ ردًا على قرار الأمم المتحدة بإدانة الاستيطان الإسرائيلّي في الضفّة الغربيّة، رفع داني دانون التوراة مؤكدًا على وجود حق تاريخيّ لليهود في الضفّة الغربيّة. وفي موقع آخر، استعان دانون بنصوص توراتيّة، وأجرى جولة لسفراء الأمم المتحدة في القدس والضفّة الغربيّة تضمنت زيارة الأماكن الدينيّة كإثبات على الحق التاريخيّ لليهود في هذه الأراضي.

استيطانيّة كبيرة في المناطق (ج)، تقسّم التجمّعات الفلسطينيّة عالية الكثافة في المناطق (أ) إلى معازل غير متواصلة جغرافيًا، يفصلها بالإضافة إلى الكُتل الاستيطانيّة الكبيرة، شبكة من الشوارع والطرق السريعة التي تربط هذه الكتل بمدن الساحل والمركز عمومًا، وتمتد من غور الأردن حتّى الساحل الفلسطينيّ لتقسّم الضفّة الغربيّة طولًا وعرضًا، فتخلق خطًا متواصلًا وممتدًا لليهود، وفي ذات يكون هذا التواصل هو ذاته، التقسيم للفلسطينيّ.

وفي بداية شهر أيار ٢٠١٩، أعلن الاحتلال نيّته شق طريقين الأول في منطقة بيت لحم يربط المستوطنات بعضها ببعض وبطريق القدس، ويسمّى «التفافيّ العرّوب»، والثانيّ يربط مستوطنات نابلس بعضها ببعض وبشارع أرئيل، ويسمّى «التفافيّ حوّارة». ولأجل شق الطريق، صادر الاحتلال ما يُعادل ٤٠٧ دونمات من أراضي فلسطينيّة خاصّة.

من المهم الإشارة إلى أن شق الطريق لا يُعد مجرّد عمليّة بناء بنية تحتيّة، فشق الطريق يقلّل بصورة كبيرة من زمن الوصول إلى المستوطنة ومنها، ما يؤدّي إلى تزايد تعداد سكّاني بأضعاف، بحسب مؤسسة «سلام الآن».[١١] وهو ما حصل فعليًا بعد قيام شارون بشق شبكة الطرق التي تربط منطقة نابلس بالساحل الفلسطينيّ والمستوطنات المركزيّة، حيث البنى الاقتصاديّة وفرص العمل.[١٢] أمّا من حيث أعداد المستوطنين، فقد وصلت بحسب مركز الأبحاث التطبيقيّة- القدس، إلى أكثر من ٨٠٠ ألف مستوطن في القدس الشرقيّة والضفّة الغربيّة[١٣] مع بداية العام ٢٠١٨، مع توقّعات بازدياد هذه الأعداد. أمّا من حيث الكتل الاستيطانيّة، فإنّه بحسب «سلام الآن» يوجد في الضفّة الغربيّة ١٣٢ مستوطنة، و١١٢ بؤرة استيطانيّة، وهي مشروع مستوطنة. وفي العام ٢٠١٨ وحده، أعلنت إسرائيل عن بناء ٣٨٠٨ وحدات استيطانيّة، وفي العام ٢٠١٧ ما يُعادل ٣١٥٤ وحدة استيطانيّة.[١٤]

في هذا الواقع، يغدو الضم القانونيّ، الذي يتحدّث عنه نتنياهو والليكود، وائتلاف أحزاب اليمين، إجراء قانونيًّا مؤثّرًا بقوّة على الواقع الفلسطينيّ، خاصة حين تلتقيّ جميع الظروف الواردة أعلاه، لتشكّل أرضًا خصبة وفرصة يمكن انتهازها لاستثمار هذا البناء الاستعماريّ التدريجيّ، والتأسيس عليه بعد أن تم إنجاز الجزء الأساسيّ فيه: التمركز وشق البنى التحتيّة، هذا من جهة، وفي الجهة الأخرى، والأكثر خطورة، فإن الضم القانونيّ- أي تطبيق القانون المدنيّ على هذه المناطق، يمنح إسرائيل بالإضافة إلى إنجاز مرحلة إضافية، في الأساس، سلّة من القوانين الاستعماريّة التي سنّتها وتأسست عليها إثر نكبة الشعب الفلسطينيّ وتهجيره من أرضه: قانون أملاك الغائبين الذي يمنح إسرائيل الإطار القانونيّ للتصرّف كيفما تشاء في كافة الأراضيّ المضمومة إليها قانونيًا، بحكم سماح القانون لها بمُصادرة كافة الأراضيّ التي خضعت لحكم دولة أو جهة معادية لإسرائيل في الفترة الممتدة ما بين إعلان الأمم المتحدة حالة الطوارئ في العام ١٩٤٧ حتّى نهاية حالة الطوارئ. والضفّة كانت تحت سيطرة الأردن التي كانت تعادي إسرائيل، وبالتالي فأراضيها يمكن الاستيلاء عليها بحكم القانون ذاته،

١١ انظر: تقرير «تصاريح بناء شارعين في الضفّة الغربيّة الأول في منطقة بيت لحم والثانيّ في نابلس»، مؤسسة «سلام الآن»، ٢٠١٩/٥/٢. bit.ly/2J6oB2H

١٢ رازي نابلسي، الصهيونية والاستيطان، مصدر سابق.

١٣ انظر: أريج: توقّعات بازدياد أعداد المستوطنين في الضفّة في العام ٢٠١٧، وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، ٢٠١٧/٢/٥. bit.ly/2Fx0rgP

١٤ معطيات حول الاستيطان، مؤسسة «سلام الآن». bit.ly/2Lgs9lC

كما حصل عشرات المرّات في القدس.[١٥] هذا بالإضافة إلى قوانين عدّة، مثل قانون «تبييض المستوطنات»، وما يليه من رموز السيادة القانونيّة للدولة اليهوديّة، ومصادرة مساحات شاسعة لحقيقة أن القانون يسمح للدولة بالمصادرة والتعويض لخدمة الصالح العام: صالح اليهود. وهو باختصار، مخرج من أزمتها القانونيّة الداخليّة، وسؤال «الشرعيّ» و«غير الشرعيّ» داخليًا وقانونيًا.

السيناريو الثانيّ: مسار سياسيّ

يقوم هذا السيناريو على أنه في حال موافقة الفلسطينيين على «صفقة القرن»، فإن الضم سيكون ضمن اتفاقيّة، وسيكون متعلّقًا أكثر بتفاصيل الاتفاقيّة التي تُشير غالبيّة التسريبات إلى أنّها ستشمل ضم مستوطنات إسرائيليّة. كما أنّ تصريحات الرئيس الأميركيّ ذاته بأن الاستيطان لا يشكّل عقبة أمام السلام، تؤشّر فعلًا إلى موقف الصفقة من الاستيطان الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة. وهو ما يُضاف إلى رؤية الإدارة، وخاصة المسؤولين فيها عن الملف الفلسطينيّة، بأن الأراضيّ الفلسطينيّة العام ١٩٦٧ وبعض المستوطنات فيها ليست أراضيّ مُحتلة، وعن شرعيّة ضمها إسرائيليًا كما عبّر السفير الأميركيّ ديفيد فريدمان.

أمّا في حال رفض الفلسطينيّون هذه الصفقة، فإن الورقة تتوقّع أن تمنح الإدارة الأميركيّة الغطاء اللازم لإسرائيل دوليًا كي تبدأ بالضم من طرف واحد، وترجّح الورقة أن يكون هذا الضم أيضًا تدريجيًا يبدأ من المستوطنات الكبيرة حتّى ضم جميع مناطق (ج)، والإبقاء على الفلسطينيّ في معازل ومخيّمات المناطق (أ) لتستكمل إسرائيل مشروع البناء الاستيطانيّ والتوسّع خارجها.

وهذا ما يلتقيّ فعلًا مع تصريحات مسؤولين في الإدارة الأميركيّة حول حق إسرائيل بضم مناطق من الضفّة الغربيّة. ومن غير المتوقّع أن يتخذ العالم إجراءات حاسمة ضد إسرائيل في حال إقدامها على هذه الخطوة، ويكتفيّ بإصدار بيانات الإدانة التي لن تغيّر شيئًا من الواقع الذي تفرضه إسرائيل على الأرض. أمّا الخطورة الكامنة في مثل هكذا سيناريو، فهو التعايش مع الوقائع الجديدة وإفرازاتها، إن كانت الاقتصاديّة أو الماديّة، والاستمرار في ذات النهج دون أي تغيير جذريّ في الحالة السياسية الفلسطينيّة.

السيناريو الثالث: نهوض عربيّ وفلسطينيّ

يقوم هذا السيناريو على نهوض فلسطينيّ وعربيّ يرغم إسرائيل على التراجع. وهذا السيناريو، وعلى الرغم من أنّه مستبعد بسبب حالة الوهن الفلسطينيّ وانعدام الإرادة السياسيّة، كما الاستقطاب الإقليميّ والمذهبيّ في العالم العربيّ، إلّا أنّه لا يزال ممكنًا إن توفّرت الإرادة السياسيّة لدى القيادة الفلسطينيّة لاستعادة الوحدة وبناء إستراتيجيّة كفاحيّة تستجيب للتحدّيات التصفويّة. وهذا يتطلّب العمل على ثلاثة أصعدة: الأول، إعادة ترميم البنى السياسيّة وبناء نظام سياسيّ موحّد وقرار موحّد يستند أولًا إلى مصلحة القضيّة وليس الفصيل أو الحزب أو الطبقة الحاكمة والمتنفّذة؛ ثانيًا على الصعيد الشعبيّ بتمكين الشعب على الصمود في وجه المخطّطات ودعم القيادة في قراراتها، يبدأ من فرض وقائع وتثبيت وصمود إيجابيّ ومشاركة حقيقيّة؛ وثالثًا، تشكيل جبهة عربيّة

١٥ للمزيد انظر: رازي نابلسي، قانون أملاك الغائبين: السيرة الذاتية لتشريع النهب، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٥٨، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، تموز ٢٠١٥. bit.ly/2Xyoeay

وإقليميّة ودوليّة تكون عونًا ومساندًا للموقف الفلسطينيّ. هذا السيناريو، هو السيناريو الأقل ترجيحًا، ولكنّه السيناريو المفضّل فلسطينيًا والذي منه يمكن الانطلاق لمجابهة التحدّيات والمخاطر، إذ يحمي القضيّة من خطر التصفيّة، وما تبقّى فعليًا من الأرض.

السيناريو الرابع: ضم وانفجار وانهيار

يقوم هذا السيناريو على قيام إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربيّة، وقيام القيادة الفلسطينيّة بإعلان مواجهة سياسيّة تقود إلى مواجهة ميدانيّة واسعة على الأرض تتطوّر إلى انتفاضة شاملة. ولتحقيق هذا السيناريو هناك حاجة إلى قرار سياسيّ فلسطيني بفتح مواجهة، تتطلّب تسخير كافة الموارد الشعبيّة والسياسيّة وإجراء وحدة ميدانية على أقل تقدير لتوسيع وإدامة المواجهة.

هذا السيناريو غير مرجّح لأسباب عدة، أهمها حالة التردّي السياسيّ الفلسطينيّ، وارتباط النظام السياسيّ خاصة بالضفة الغربيّة في النظام الاستعماريّ اقتصاديًا وميدانيًا. لذلك، فمن غير المرجّح أن تقوم القيادة الفلسطينيّة بفتح مواجهة مفتوحة. وتتوقّع الورقة في حال توجّه القيادة الفلسطينيّة إلى قرار المواجهة، فإنها ستعمل على أن تكون هذه المواجهة محدودة، ويمكن السيطرة عليها في أي لحظة ترى القيادة أنها تخرج عن سيطرتها. ولكن احتمالية تحقق هذا السيناريو تزيد مع ازدياد وتيرة العدوان الإسرائيليّ، الذي من الممكن أن يؤدي إلى انفجار الأوضاع دون قرار سياسيّ من القيادة.

غزّة: الحل الإنسانيّ كهدف للقضاء على الحل الوطنيّ

تشكّل غزّة بالنسبة إلى إسرائيل، المعادلة الأكثر صعوبة: أولًا هي لا تريد إعادة احتلال غزّة وبناء مستوطنات فيها وتحمّل مسؤوليّتها ومسؤوليّة سكّانها؛ وثانيًا، لا تستطيع التعايش مع فصائل وأذرع مُسلّحة ذات قدرات غير بسيطة، تشكّل تهديدًا عليها وعلى جبهتها الجنوبيّة والمستوطنين فيها؛ ثالثًا، لا تستطيع إسقاط «حماس» دون وجود بديل عنها يستطيع ضبط القطاع بعد سقوطها، خاصة إن إسقاطها يعني اجتياح القطاع بريًا، ما من شأنه أن يرغم إسرائيل على دفع ثمن كبير جدًا لجهة القتلى والبنى التحتيّة، بالإضافة إلى إمكانيّة عدم قدرتها على الخروج من غزّة بعد إسقاط «حماس»، خاصة أنّها لا ترى في السُلطة جهة قادرة على ضبط القطاع أمنيًا وإداريًا فورًا وفي الظروف القائمة داخل القطاع وحوله.

هذه المُعادلة تفرض فعليًا، صورة مركّبة أكبر من مجرّد «حرب» أم «هدوء»، فالحرب لا تُحسم كما حصل أكثر من مرّة ومع أكثر من عدوان. والهدوء لا يستمر بسبب التوتّر والعداء الوطنيّ الفلسطينيّ والعقائديّ، كما أن إسرائيل تعمل على الإبقاء على الوضع الإنسانيّ على حافّة الانهيار، دون الانهيار الكلّي. وبالتالي، فإنّه وعلى الرغم من وضوح الرؤية الإسرائيليّة والمخطّط تجاه الضفّة الغربيّة، الذي يوضح المخطّط والتصفية بوضوح أمام المُطّلع على المشهد، فإن الظرف في غزّة يختلف كليًا: إسرائيل لا تريد «حماس» ولا تريد أيضًا إسقاطها بسبب الثمن والتكلفة العالية التي ستكلفها؛ إسرائيل لا تريد غزّة ولكنها لا تريد انهيار غزّة ... إلخ من السياسات التي تبدو

للوهلة الأولى متناقضة ومتضاربة، ولكنّها في الحقيقة مرحلة تحتاج خطوات أكثر من ثنائيّة «حرب» أو «هدوء».

يُجمع التحليل الإعلاميّ الإسرائيليّ، بدءًا من روني دانييل، محلّل القناة الإسرائيليّة ١٢، مرورًا بعاموس هرئيل، المحلّل العسكريّ لصحيفة «هآرتس»، حتّى رافيف دروكر، المحلّل السياسيّ في قناة «الأخبار»، وصولًا إلى أوهاد حامو، المحلّل للشؤون العربيّة في شركة «الأخبار»؛ على أن إسرائيل لا تملك إستراتيجيّة للتعامل مع غزّة. وهذا ما يُجمع عليه أيضًا، منافسو نتنياهو في الهجوم عليه مع كُل عدوان جديد على غزّة، وعلى رأسهم كُل من بيني غانتس، ويائير لابيد، وصولًا إلى موشيه يعالون الذي كان وزير أمن في حكومة نتنياهو.

وفي الحقيقة، لا توافق هذه الورقة على مقولة أن إسرائيل لا تملك إستراتيجيّة للتعامل مع القطاع. بل ترى أن إستراتيجيّة إسرائيل للتعامل مع غزّة تنقسم إلى اثنين: الأول، يأتي ضمن السياق الفلسطينيّ العام، ويتلخّص عمليًا بالقضاء على القوّة العسكريّة لـ«حماس»، وتغييرها تدريجيًا على ذات مسار تغيير منظّمة التحرير الفلسطينيّة بهدف الوصول فيها إلى أين ما إليه وصلت منظّمة التحرير، بعد كفاح مسلّح طويل وحرب نفي في لبنان وغيرها؛ والثانيّ، يتلخّص في الإبقاء على غزّة خارج الحالة العامّة الفلسطينيّة والحفاظ عليها خارجًا، هي و«حماس»، ما يجعل من الحالة الفلسطينيّة برمّتها خارجة ومنقسمة إلى خصوصيّات ومناطق مفرّقة لا ترتقيّ إلى حجم «قضيّة كاملة»، وهذا ما عبّر عنه نتنياهو صراحة في توجّهه إلى شبيبة الليكود، بتبرير تحويل الأموال إلى القطاع على أنّها تمنع إقامة دولة فلسطينيّة.

وعليه، ترى الورقة أن السيناريوهات المُقبلة على القطاع، تتعلّق إلى حد بعيد بمدى تعلّق «حماس» بسيطرتها على القطاع، ومدى تعلّق «فتح» بهيمنتها على المنظّمة وعدم سماحها لـ«حماس» و«الجهاد الإسلاميّ» بالمشاركة السياسيّة العادلة في المنظّمة كسقف تنطويّ تحته جميع الفصائل الفلسطينيّة.

ومن هذا المبدأ، يمكن قراءة الإستراتيجيّة الإسرائيليّة تجاه غزّة استنادًا إلى تحليل واقع السياسة الإسرائيليّة والبارز منها، بالإضافة إلى التجربة الفلسطينيّة مع هذا الاستعمار، وهي تنقسم لمراحل، مُحاولة استشراف المستقبل تجاه القطاع، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: خلق ربط مُباشر ما بين التسهيلات بشقّيها الإنساني والاقتصاديّ، كالتسهيلات في المعابر، وتوسيع مساحة الصيد من جهة، والهدوء الأمنيّ من جهة أخرى. وهذا، ما يُعد عمليًا، الثابت في الضفّة الغربيّة من حيث التعامل مع الحواجز والعقوبات الجماعيّة ما بعد أي عمليّة. هذا الربط، الذي تُحاول إسرائيل خلقه يتم التعبير عنه صراحة خلال زيارات السفير القطري محمد العمادي إلى القطاع،[١٦] وعبر سياسة نتنياهو ذاته.[١٧]

ثانيًا: جولات عسكريّة متتاليّة، تتفاوت في حدّتها. ويتوقّع بحسب روني دانييل، أن تخوض إسرائيل حربًا جديّة مع القطاع، تسبق مفاوضات التهدئة طويلة الأمد كي تستطيع إسرائيل إضعاف الفصائل الفلسطينيّة عسكريًا،

١٦ انظر مثلًا: العمّادي يهمس للقياديّ في «حماس» خليل الحيّة بمقولة «نبغي هدوء»، دنيا الوطن، ٢٠١٨/١١/١٠. bit.ly/2xffhE4

١٧ موال مقابل هدوء: الناطق باسم الجيش يحذّر سكّان القطاع، القناة ٢٠، ٢٠١٩/١/١٧. bit.ly/2ZF6JT6

وبالتالي إضعافهم في المفاوضات المُستقبليّة لتحقيق هدنة طويلة. هذا التحليل منطقيّ جدًا، فإسرائيل ستُفضّل التفاوض مع فصائل مُنهكة عسكريًا على التفاوض مع فصائل تملك قوّة عسكريّة قادرة على الضغط خلال المفاوضات ذاتها. وفي ذات الوقت، يلتقي هذا التحليل مع الفهم الفلسطينيّ للحالة الاستعماريّة، التي ترفض قوّة فلسطينيّة مجاورة تستطيع الضغط وغير مردوعة حتّى النهاية. و

من هذا المبدأ، يتوقّع أن تستعمل إسرائيل خلال العدوان المقبل قوّة مفرطة كي تستطيع إضعاف الطرف الآخر بأكثر قدر ممكن لتحقيق تهدئة بأقل ثمن ممكن.[١٨] هذا بالإضافة طبعًا إلى حسابات إسرائيل الإقليميّة والعسكريّة، التي تفرض عليها أن تتعامل مع غزّة عسكريًا بحذر، مع الأخذ بعين الاعتبار الجبهة الشماليّة والعلاقة مع «حزب الله» وإيران.

ثالثًا: بعد إضعاف «حماس» وتغييرها، ستسعى إسرائيل للتوقيع أو المفاوضات على تهدئة طويلة الأمد مع القطاع. ووفق بعض التسريبات، فإن هذه التهدئة تشمل: توسيع مساحة الصيد؛ إدخال مواد كانت ممنوعة لهدف البناء؛ مضاعفة المساعدات القطريّة؛ مضاعفة كمية الوقود؛ إنشاء خط كهرباء؛ إقامة محطّة توليد كهرباء جديدة؛ تسهيلات في المعابر.[١٩] وهذا طبعًا، ما تم الاتفاق بحسب النشر في صحيفة «هآرتس» قبل الانتخابات، وقبل الجولة العسكريّة الأخيرة.

وحتّى الآن، بعد الانتخابات وبعد الجولة العسكريّة، تتهرّب إسرائيل من تطبيقه، وتحاول تمرير أجزاء منه وتتلكأ في تمرير أجزاء أخرى. لذلك، فتتوقّع الورقة أن التسهيلات لن تتم إلّا بعد إضعاف وتغيير لفصائل المقاومة، وعلى رأسها «حماس» التي تتوقّع منها إسرائيل أن تضبط القطاع في حال التوقيع على هدنة طويلة الأمد، لذلك فهي تحمّلها مسؤوليّة كُل صاروخ يخرج من القطاع حتّى لو كان دون علمها.

هذا التسلسل التدريجيّ، يبدو ظاهرًا للعيان من خلال قراءة الواقع فقط. وما يزيد من واقعيّته هي حقيقة أن إسرائيل لا تُريد فعلًا القطاع، بل تُريد أن تنسى القطاع ووجوده: لا مُستقبل؛ لا سيادة؛ لا تهديد. وهذا، ما تسعى فعليًا لتحقيقه من خلال ربط كافة أهدافها بإنقاذ الوضع الإنسانيّ، وتمسّك «حماس» بالسيطرة على القطاع. ومن هذا المبدأ، تعمل على ربط عدم انهيار الوضع كليًا بالهدوء لمستوطناتها ومستوطنيها في غلاف غزّة، وفي المركز حيث ثقلها الاقتصاديّ. وهذا ما يحتاج منها أولًا إلى إخضاع «حماس» وتغييرها جذريًا. أمّا في المقابل، فمن المهم الإشارة إلى أن هذه المخطّطات تأتي تحت سقف الإبقاء على غزّة خارج إطار الكُل الفلسطينيّ من حيث المصير والسياسة. وهو بالضرورة ما ينتزع عن الكُل الفلسطينيّ صفة الكُل الفلسطينيّ، فغزّة خارج «الكُل» لا تبقيّ أصلًا «كُل» بل تُكرّس واقع «القضايا» على حساب القضيّة الواحدة وتمأسسه.

ومن هذا المنطق، تتوقّع الورقة ثلاثة سيناريوهات بخصوص غزّة:

١٨ انظر: التباكي على الردع والتحضير لحرب رابعة، عرب ٤٨، ٢٠١٩/٣/٢٦. bit.ly/2FAN3c8

١٩ انظر: عاموس هرئيل، بعد الانتخابات، إسرائيل و«حماس» تتحضّران لتطبيق تفاهمات اتفاقيات تهدئة طويلة، صحيفة «هآرتس»، ٢٠١٩/٤/١٦. bit.ly/2IHwFrV

السيناريو الأول: «عدوان ومن ثم تهدئة» دون تغيير بالحالة العامّة الفلسطينيّة

يقوم هذا السيناريو على استمرار الحالة الفلسطينيّة كما هي، دون تغيير جدّي عليها. وبالتالي، يتوقّع في سيناريو كهذا أن تقوم إسرائيل بشن عدوان على القطاع، ومن ثم تدخّل إقليميّ لترتيب هدنة طويلة الأمد بين «حماس» و«إسرائيل» تطمح إسرائيل من خلالها إلى رفع مستوى المعيشة في القطاع، لخلق حالة يكون فيها لدى الفلسطينيين في القطاع ما يخسروه في حال أي عدوان مستقبليّ، ومن ثم الاستمرار في هذا الاستدراج حتّى خلق مُعادلة هدوء تضمن لإسرائيل الاستمرار في مشروعها في الضفّة الغربيّة والهدوء على الجبهة الجنوبيّة.

المخاطر في هذا السيناريو هي مخاطر ليس فقط على القطاع، بل على وحدة القضيّة الفلسطينيّة ووحدة المصير الفلسطينيّ، خاصة في الضفّة والقطاع، وهما حتّى يومنا هذا كانا عبارة عن وحدة واحدة، تسعى إسرائيل لتفكيكها على نمط نزع فلسطينيي ١٩٤٨ عن امتدادهم الفلسطينيّ، ما خلقهم كحالة غريبة.

هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحًا بحسب المعطيات القائمة، وسيكون هو السيناريو القائم إن استمرّت الحالة الفلسطينيّة على ما هي عليه، وتتلخّص بأهميّة حكم الفصيل كأولويّة على استمراريّة القضيّة.

ومن المهم الإشارة، إلى ارتفاع قوّة الجهاد الإسلاميّ بصفته لاعبًا مركزيًا في القطاع. وهو ما يقلّل ويؤثّر بقوّة من امكانيات تحقّق هذا السيناريو، وخاصة شق التهدئة في السيناريو، إذ يشكّل موقف الجهاد عائقًا أمام تحقيقها، خاصة وأن إسرائيل تربطها بالهدوء الأمنيّ، الذي يسعى الجهاد إلى زعزعته في حال عدم رضاه عن التفاهمات ما يؤثّر فعليًا على السيناريو ككل.

السيناريو الثاني: «مُصالحة فلسطينيّة على أساس كفاحيّ تضع هدنة غزّة ضمن إستراتيجيّة وطنيّة»

يقوم هذا السيناريو أساسًا على توفّر إرادة سياسيّة فلسطينيّة تقوم بتحقيق مُصالحة حقيقيّة غير شكليّة، وتأسّس لحالة نضالية فلسطينيّة واحدة بقرار سياسيّ واحد وإستراتيجيّة واحدة تأخذ حالة غزّة الخاصة، وتضعها تحت سقف إستراتيجيّة وطنيّة شاملة.

من شأن هذا السيناريو إحباط المخطّط الإسرائيليّ الأساسيّ بتفكيك القضيّة الفلسطينيّة إلى قضايا متفرّقة، كُل تفاوض وكُل تناضل لتحقيق مطالبها الخاصّة. ورغم أن فرص تحقّق هذا السيناريو ضئيلة بسبب عدم وجود توجّه جدّي فلسطيني لإعادة بناء حالة واحدة، إلّا أنه السيناريو المفضّل للمصلحة الوطنيّة الفلسطينيّة.

السيناريو الثالث: انهيار كلّي وفوضى

يقوم هذا السيناريو أساسًا على تمترس كُل من إسرائيل و«حماس» في مواقعهم، وعدم تقديم تنازلات كافية، ما سيدفع إلى عدوان إضافيّ على القطاع من المحتمل أن يؤدّي إلى انهيار القطاع إنسانيًا وسياسيًا، وإنتاج حالة فوضى سيدفع القطاع ثمنها بالأساس.

فرص تحقّق هذا السيناريو ليست عالية جدًا، وتتعلّق إلى حد بعيد جدًا بالتطوّرات الميدانيّة والسياسيّة. أمّا

تجنّبه فيأتي من خلال تشكيل جبهة فلسطينيّة واحدة، تكون خلال العدوان وما بعده وما قبله سندًا للقطاع إن كان في حربه العسكريّة، أم في إعادة ترميم جبهته الداخلية.

هذا السيناريو هو الأسوأ لأهاليّ القطاع الذي خاض ثلاثة حروب وعشرات الجولات العسكريّة. وعلى القيادة الفلسطينيّة، إن كانت في غزّة أم في الضفّة، أن تعمل جديًا على تفاديه، وفي ذات الوقت تفاديّ انفصال كلّي للقطاع سيكون حتميًا في حال تحقّق السيناريو الأول.

إسرائيل والسُلطة الفلسطينيّة: بين التغيير والانهيار

لا تزال سياسات إسرائيل تجاه السُلطة الفلسطينيّة تمتاز بالتناقضات. ففي الوقت، الذي تُحرّض القيادة الإسرائيليّة، بشكل شبه يوميّ، على السُلطة وقياداتها السياسيّة، تُشير الأخبار إلى أن رئيس جهاز الشاباك يلتقيّ بالرئيس الفلسطينيّ محمود عباس بشكل أسبوعيّ. وفي الوقت الذي تقتطع إسرائيل من أموال السُلطة ما يُهدّد عمليًا بانهيارها، يجتمع الكابينت لهدف بحث سيناريو انهيار السُلطة وإسقاطاته على الوضع العام في الضفّة الغربيّة. وفي الوقت الذي تحرّض إسرائيل على السُلطة بوصفها «داعمة للإرهاب»، تقوم بإدخال مركبات مصفّحة لأجهزة الأمن الفلسطينيّة. وفي الوقت الذي تُشير فيه التقارير الاستخباراتيّة الإسرائيليّة إلى أهميّة التنسيق الأمنيّ ودور السُلطة في حماية الأمن الإسرائيليّ، يخرج نتنياهو وكبار الساسة الإسرائيليّين إلى تحميلها المسؤوليّة عن أي عمليّة تخرج من الضفّة الغربيّة. وفي الوقت الذي تحذّر من انهيارها، تعمل بالموازاة على قتل برنامجها السياسيّ.

بكلمات أخرى: في الوقت الذي تقتل إسرائيل السلطة عبر سياسات استعماريّة ماديّة وأمنية واجتماعيّة، تبحث مع كُل تهديد جدّي على وجودها عن مخارج تمنع انهيارها. وهذا عمليًا، ما يضع فهم سياسات إسرائيل تجاه السُلطة في محل من السؤال، مستندة أساسًا إلى عاملين: التحليل، ومحاولة استشراف المستقبل عبر فهم آليّات السيطرة الإسرائيليّة والتوقيت، خاصة في ظرف سياسيّ تسعى فيه إسرائيل إلى ضم أجزاء من الضفّة الغربيّة، وإلى تكريس وقائع أحاديّة الجانب تُدخل السُلطة ذاتها في سؤال حول مستقبلها في ظل التوغّل الإسرائيليّ.

وفي هذا السياق، يبدو صراع إسرائيل مع السُلطة على الشكل والأداة والوظيفة والبروبوغاندا: ترحّب بالدور الأمنيّ من جهة؛ وتُهاجم الهويّة الوطنيّة الدعائيّة للسُلطة من جهة أخرى. تدعم الأجهزة الأمنيّة وتوافق على استمرار الدعم لها من جهة؛ وتقتص من أموال المقاصّة أموال الأسرى وعوائل الشهداء. تتخطّاها اجتماعيًا وسياسيًا، وتُحاول الالتفاف عليها، وترفض المفاوضات معها من جهة؛ وفي ذات الوقت تعمل على تعزيز التعاون في المجال الأمنيّ والاقتصاديّ من جهة أخرى. والأهم، تخنقها سياسيًا واقتصاديًا، وفي ذات الوقت مع أنباء انهيارها يجتمع الكابينت، وتباشر الأبواق الإعلاميّة بالتحذير من انهيار السُلطة وتبعاته في ذات الوقت، لتناقش من على شاشات التلفاز المخاطر المترتّبة على هذا السيناريو، محاولة تحضير الرأي العام لإنقاذ السُلطة من الانهيار.

وهذا ما يضعنا أمام تحليل شبه أكيد لهذه العلاقة من الجانب الإسرائيليّ على الأقل: في الوقت الذي قدّمت ولا تزال تقدّم السُلطة كافة الخدمات الأمنيّة لإسرائيل، إلا أن الأخيرة لا تزال غير راضية عن الإرث السياسيّ

الذي تستند إليه السُلطة كسُلطة جاءت نتاجًا وبعد ثورة مسلّحة وشعبية، ولا تزال تطلب المزيد. والمزيد على ما يبدو: إيقاف الدور السياسيّ الذي تقوم به السُلطة على أساس كونها ممثّلًا قوميًّا للشعب الفلسطينيّ، وتقبل مكانتها التي تطمح إليها إسرائيل بكونها سُلطة حكم ذاتيّ إداريّ. وهذا ما يلتقيّ مع ما تحاول إسرائيل القيام به مع الشعب الفلسطينيّ ككُل، عبر إنكار كافة حقوقه القوميّة، وتحويله إلى تجمّعات دون حق تقرير مصير قوميّ.

اصطدمت إسرائيل بقرار السُلطة بالامتناع عن تلقّي أموال المقاصّة كليًا، وهو ما وضع السُلطة برمّتها أمام خطر الانهيار. وهذا ما دفعها إلى مناقشة هذا السيناريو لمنع حدوثه وانهيار المنظومة الموجودة في الضفّة الغربيّة دون وجود بديل تثق إسرائيل في قدرته على ضبط الأمور.

بكلمات أخرى: على ما يبدو أن إسرائيل لم تتوقّع رفض السُلطة تلقّي الأموال كليًا، وتوقّعت في صراعها على استكمال تغيير السُلطة أن تتقبّل السُلطة خطوتها وتستمر الحياة على ما هي عليه، فتكون الخطوة التي اتخذتها إسرائيل خطوة إضافيّة على طريق التغيير الذي تسعى إليه. إلّا أن تعنّت السُلطة، وضعها أمام سيناريو مُختلف كليًا: انهيار السُلطة وتحمّل مسؤوليّاتها تجاه السكّان والبنية في الضفّة الغربيّة، وهو ما يعد بالأساس حملًا اقتصاديًّا وأمنيًّا، على ما يبدو، أن إسرائيل غير جاهزة لتحمّله. وهذا يضعنا أمام سيناريوهات مستقبليّة عدّة في هذه العلاقة، تتعلّق بسلوك كلا الطرفين في هذا الصراع الذي تخوضه إسرائيل لاستكمال تغيير السُلطة، فرد السُلطة على هذه الخطوات يؤثّر إلى حد بعيد جدًا، على مستقبلها وظروفها، خاصة أنّها مرتبطة بنيويًا بالنظام الاستعماريّ في مناحٍ عدّة، أهمها الأمنيّ والاقتصاديّ. ولكن حقيقة واحدة يمكن استنتاجها من قراءة كافّة السياسات الإسرائيليّة تجاه السُلطة: إسرائيل تسعى لتغييرها على مستوى القضيّة التي تحملها، وعلى مستوى الدعاية، وما تصيغه من هويّة وطنية وسياسيّة، وهو ذات التغيير الذي تحاول القيام به على المجتمع الفلسطينيّ وقضيّته الوطنية.

أمّا سيناريو الانهيار، فتعتقد الورقة أن إسرائيل تحاول منعه لسبب رئيسيّ واحد: عدم وجود بديل عن السُلطة. وهذا، مع التشديد على حقيقة التوقيت، إذ في الوقت الذي تُحاول فيه إسرائيل تغيير السُلطة تسعى بالموازاة لتعزيز دور الإدارة المدنية ومنسّق أعمال الحكومة، ومن ثم خلق أجسام ومرجعيّات، اقتصاديّة وعشائريّة، تقوم بدور السُلطة الإداريّ، مع اختزال الدور السياسيّ الذي تلعبه السُلطة كسُلطة تمثّل شعب تحت احتلال يسعى إلى التحرّر والسيادة. وهذا وحده ما يفسّر مثلًا، قيام إسرائيل بتسليم جثامين شهداء الخليل إلى قيادات محليّة عشائريّة والالتفاف على السُلطة الرسمية، كما يفسّر اللقاءات الاقتصاديّة التي تجريها الغرف التجاريّة المختلفة مع الإدارة المدنيّة بمعزل عن وزارة الاقتصاد الفلسطينيّة، كما يفسّر تعزيز دور الإدارة المدنيّة بوصفها الجهة التي يُطلب من الفلسطينيّ التوجّه إليها لحل إشكاليّات كثيرة أمنية واقتصاديّة وتخطيطيّة، كما يفسّر الدور الكبير الذي تُحاول مؤسسات الاحتلال لعبه بشكل مُباشر أمام الفلسطينيّ وسط التفاف واضح على القيادة السياسيّة ومؤسساتها، التي من المفترض أن تكون الممثّل أمام الاحتلال، وهو ما يفسّر أيضًا اللقاءات التطبيعيّة المُباشرة بين المستوطنين وبعض الشخصيات الفلسطينيّة، والتحريض الإسرائيليّ على السُلطة بوصفها سُلطة فساد، وأن ظروف الفلسطينيين نابعة بالأساس ليس من الاحتلال، وإنما بسبب سياسات السُلطة وفساد رؤوسها.

إسرائيل والفلسطينيّون في الأراضيّ المحتلة عام ١٩٤٨: تحوّلات داخليّة تؤجّج العنصريّة

لا يزال الواقع السياسيّ- الاجتماعيّ لدى الفلسطينيين في الأراضيّ المحتلة العام ١٩٤٨، يعيش حالة من الانحدار التدريجيّ المُستمر على الصعيدين: سياسيًا لا تزال الأحزاب السياسيّة ولجنة المُتابعة في تراجع أمام تعمّق الصهيونيّة وإمعانها في العنصريّة؛ واجتماعيًا حيث لا يزال المجتمع يعيش حالة اقتتال داخليّ وعنف مجتمعيّ قاتل حرفيًا ورمزيًا.

وفي هذا السياق، تبدو السياسات الإسرائيليّة أكثر عدوانيّة أيضًا على الصعيدين: تحريض مستمر على القيادة السياسيّة والمرجعيات السياسيّة للفلسطينيّ في أراضيّ ١٩٤٨؛ وإهمال مستمر وتستّر واضح على الجريمة والعنف والسلاح في التجمّعات السكّانية العربيّة، ما يؤجّجها ويُدخل إلى دائرتها القاتلة المزيد من الشرائح في المُجتمع الفلسطينيّ. وهذا كلّه يأتي في سياق تحوّل السياسة الإسرائيليّة أكثر نحو التديّن على حساب هامش الديمقراطيّة الذي لطالما نشط الفلسطينيّون وقياداتهم السياسيّة من خلاله ووعبره. وهنا تحديدًا، يغدو استهداف القضاء، وترجيح كفّة اليهوديّة على حساب الديمقراطيّة، هو استهداف حقيقيّ للفلسطينيّ بالداخل أيضًا، خاصة قياداتهم ومؤسساتهم، التي تنشط في المجال الديمقراطيّ وتلعب سياسيًا وقانونيًا، على التوازن ما بين القيمة اليهوديّة والقيمة الدينيّة.

ومن هذا المبدأ، فإن التغيّرات البنيويّة التي تمر بها إسرائيل بنظامها السياسيّ، لها إسقاطات جذريّة على الواقع السياسيّ في الأراضيّ المُحتلة عام ١٩٤٨. وبكلمات أخرى: يعيش الفلسطينيّون في الأراضيّ المُحتلة، سياسيًا، في فلك وهامش سياسيّ يضيق مع كُل يوم تُمعن إسرائيل فيه بعنصريّتها قانونيًا وسياسيًا.

لذلك، ومن هذا المنطق، يشير المركز القانونيّ لحماية حقوق الأقلية العربيّة «عدالة» إلى أن قانون القوميّة مثلًا، يؤثّر على كافة مناحيّ حياة الفلسطينيّ في الأراضيّ المُحتلة العام ١٩٤٨: ميزانيّات السُلطات المحليّة؛ الشرعيّة السياسيّة؛ العنصريّة وارتفاع مستواها، وصولًا إلى المُشاركة في الحيّز العام. وأخيرًا كما لخّص مدير عام المركز بالقول إنّ المؤسسة والسياسيّ كان يتوجّه إلى المحكمة أو القضاء بهدف تقديم شكوى بخصوص العنصريّة، اليوم وبعد قانون القوميّة يُعاقب من لا يكون عنصريّ وليس العكس. وهذا في إشارة واضحة، إلى أن تعزيز مكانة اليهوديّة على حساب الديمقراطيّة، هو إخلال ميزان كان بالنسبة إلى الفلسطينيّ في الداخل، ميزان النشاط السياسيّ عمومًا. وهذا طبعًا، يندرج تحت سقف التحوّل الأساسيّ الذي تمر فيه إسرائيل: الدين يتعمّق قانونيًا واجتماعيًا وسياسيًا، هذا من جهة.

أمّا من الجهة الأخرى، فلا تزال البلدات العربيّة تعيش حالة من الحصار المادّي عبر الطرق السريعة والمستوطنات، فيشير تقرير مثلًا إلى أن شق طريق عابر إسرائيل، يهدّد ما بين ٢٥٠٠ حتّى ٣٠٠٠ فلسطينيّ بالتهجير القسريّ[٢٠]، يعيشون في ٥ قرى فلسطينيّة بدويّة، يُضاف إليه الخطر الداهم على ٨٠٠ ألف دونم في النقب، تسعى إسرائيل

٢٠ انظر: تقرير تحت عنوان «شارع ٦ عابر النقب»، على حساب أراضّي العرب، موقع «عرب ٤٨»، ٢٠١٩/١/١٥. bit.ly/2sGVY4k

لمُصادرتها، وبناء مستوطنات يهوديّة تحل محل القرى العربيّة.

هذا طبعًا بالإضافة إلى الإفقار الناتج عن سياسات توزيع الميزانيّات وفرص العمل، فتشير وزارة الماليّة الإسرائيليّة منتصف العام ٢٠١٨ إلى أن ٥٤,٣٪ من العرب في أراضيّ ١٩٤٨، يعيشون تحت خط الفقر، مُقابل مؤسسة التأمين الوطنيّ الإسرائيليّ التي أشارت في العام ٢٠١٧ إلى أن نسبة الفقر بين العرب وصلت إلى ٤٧,٥٪. وهو ما يُعادل نصف الفلسطينيين تقريبًا في أراضيّ ٤٨، يعيشون تحت خط الفقر. وهذا طبعًا، قبل «قانون القوميّة»، الذي يسمح عمليًا ويمنح الأولويّة إن كان في توزيع الموارد أو فرص العمل، إلى اليهود حصرًا على حساب السكّان غير اليهود.[٢١]

وفي هذا السياق، لا يتوقّف الائتلاف والمُعارضة الإسرائيليّة عن التحريض علنًا، على القيادة السياسيّة للفلسطينيين في الداخل، معتبرة إيّاهم «غير شرعيين» لتمثيل العرب الذين حملة الجنسيّة الإسرائيليّة، وهذا على طريق تشكيل قيادة دون أي بعد وامتداد قوميّ وسياسيّ، من خلال الفصل ما بين العرب وقضاياهم، وما بين ممثّليهم. وهذا ما عبّر عنه غانتس صراحة خلال حملته الانتخابيّة بالقول إنّه يرى في المواطنين العرب مواطنين متساويين في الحقوق، ولكنّه يرفض أي تفاوض أو جلوس مع القيادة العربيّة باعتبارها قيادة معادية للدولة. وهو ما لا يختلف كثيرًا عن ما يطرحه نتنياهو، وتحريضه على القيادة الفلسطينيّة في أراضيّ ١٩٤٨.

ومن هذا المبدأ، ترى الورقة في التحريض على القيادة السياسيّة واعتبارها غير شرعيّة لتمثيل قضايا الفلسطينيين في الداخل من أخطر ما يُواجه السياسة والحالة السياسيّة في أراضيّ ١٩٤٨، إذ تستهدف هذه السياسة، التي يتّبعها نتنياهو منذ سنوات طويلة، وانضم إليها غانتس ولابيد حديثًا، تقرير شكل التمثيل السياسيّ للفلسطينيّ في الداخل، بما يتلاءم ويتوافق مع رؤية الصهيونيّة وقياداتها لهذا التمثيل. وهو ما يعد بكلمات أخرى اشتراط الولاء لتقبّل التمثيل السياسيّ، وتحت هذا البند تندرج المُعارضة الصهيونيّة أيضًا لانتخاب لجنة المُتابعة وإعادة بناء هيكليّتها.

وهنا، يغدو الولاء وتقبّل مشروع دولة اليهود بكُل ما تحويه من عنصريّة واستعماريّة شرطًا للخوض أصلًا في تمثيل الفلسطينيين داخل أراضيّ ٤٨ بالنسبة إلى الائتلاف والمعارضة الإسرائيليين، مع التشديد على أن هذا شرطًا لتقبّل التمثيل، وليس شرطًا للحصول على المساواة أصلًا. وهنا، يبدو مندوب العرب في «أزرق- أبيض»، أو أيّوب قرّا الذي وصل إلى منصب وزير الاتصالات، النموذج الذي تسعى إسرائيل إلى خلقه على أنّه الممثّل للفلسطينيّ في الداخل، مُقابل استهداف ونزع شرعيّة التمثيل عن القيادة السياسيّة التي تعتبر ذاتها جزءًا وامتدادًا للشعب الفلسطينيّ، وترى الأزمة الحقيقيّة في جوهر المشروع الصهيونيّ وليس الصور الناتجة عنه.

٢١ انظر: بلال ضاهر، نهاية العام ٢٠١٨: إسرائيل ترحّل قضاياها لعام جديد أكثر توترًا»، عرب ٤٨، ٢٠١٨/١٢/٣١. bit.ly/31SoFvD

إسرائيل والقوى الفلسطينيّة: تغيير وتغيير حتّى التصفية

من الواضح جدًا، ووفقًا للتجربة الفلسطينيّة، وجوهر إسرائيل الاستعماريّ الثابت، فإن أي تنازل فلسطينيّ يُقابل إسرائيليًا بطلب المزيد من التنازل. فعلى الرغم من أن السُلطة الفلسطينيّة ومنظّمة التحرير قدّمتا تنازلات، وما زالت السلطة تقدّم خدمات كالتنسيق الأمنيّ من طرف واحد، فإن إسرائيل لا تزال تطالبها بالمزيد من التغيير والمزيد من التنازلات، في الوقت الذي تتعمّق فيه إسرائيل أكثر كدولة يهوديّة وأكثر كمشروع استعماريّ. وهذا، لا يظهر فقط في التنازلات التي تطلبها إسرائيل على صعيد الحدود والأراضيّ والقدس، بل يمتد أكثر وأعمق حتّى صلب وجوهر الفصائل الفلسطينيّة ذاتها، ومبرّرات وجودها وماهيّتها.

فعلى الرغم من التغييرات في المنهاج التي أجرتها ولا تزال السُلطة الفلسطينيّة لتلائم البرنامج السياسيّ، فإن إسرائيل لا تزال تتّهمها بالتحريض، وتحرّض عليها. وعلى الرغم من تصريحات الرئيس الفلسطينيّ الكثيرة حول رفضه العودة إلى صفد، أو عدم نيّته إغراق إسرائيل باللاجئين، أو أوامره التي قضت إلى قتل كُل من يحمل صاروخ، فإن إسرائيل لا تزال تُحرّض عليه بوصفه معادٍ. وما الضغط الذي تُمارسه إسرائيل على السُلطة الفلسطينيّة لوقف دفع رواتب الأسرى والمحرّرين، إلّا مرحلة إضافيّة على طريق تغيير منظّمة التحرير والسُلطة جوهريًا، الذي بدأ مع مسيرة أوسلو ولم ينته حتّى يومنا هذا، ومن خلاله تسعى إسرائيل تدريجيًا لتغيير السُلطة والمنظّمة والمؤسسات الفلسطينيّة عمومًا، من مؤسسات حركة تحرّر وطنيّ، إلى مجرّد مؤسسات سُلطة حكم ذاتيّ إداريّ دون أي بعد سياسيّ قوميّ أو تحرّري.

أمام هذا التغيير الذي أنتجته إسرائيل في الضفّة، لا تزال تعمل أو تحاول القيام به ذاته، مع غزّة وسلطة «حماس» فيها. وفي المُحصلة، فإن هذا الاستعمار، حين يُلغيّ وينكر حقوق الشعب الفلسطينيّ كلّها بأن يكون شعب ذو حق بتقرير مصيره وسيادته على أرضه، فإنّه لن يرضى أن تكون له حركة وطنيّة تطالب بهذه الحقوق التي يُنكرها أصلًا. لذلك، فهو يسعى، وسيسعى دائمًا لإفراغ القوى الفلسطينيّة من جوهرها التحرّري على طريق إنتاجها كسُلطات تسيطر على الشعب وتحفظ الهدوء الأمنيّ، وهو الهاجس والثابت الوحيد إلى جانب الاستيلاء على الأرض. هذا من حيث النظريّ والمنطقيّ، وهو ثابت. أمّا الجديد، فهي المرحلة التصفويّة التي دخلتها القضيّة الفلسطينيّة مع الانتخابات الأخيرة والتطوّرات الإقليميّة والدوليّة الآنيّة، التي على ما يبدو ستتعمّق في المدى القصير حتّى المتوسّط. أمّا الكارثة الفلسطينيّة، ولتي أقل ما يُقال بحقها إنّها كارثة، هي حقيقة أن الكتابة والتحليل عن فلسطين لم تعد ممكنة، إلّا إن فصّلت قضية فلسطين إلى قضايا، فصّلتها إسرائيل واستجابت لها الفصائل الفلسطينيّة، من خلال انقسامها وتفتّتها في قضايا وجغرافيا مُختلفة قسّمت معها القضيّة دون هدف ودون إستراتيجيّة ودون سقف ودون قرار واحد. ومن هذا المبدأ، فإن الورقة تحاول اقتراح سياسات للخروج أو محاولة تأخير العمليّة التصفويّة التي تُخطّط لها إسرائيل ويتماشى معها الإقليم والعالم والحالة الفلسطينيّة. ومن هذا المبدأ فإن الورقة ترى:

أولًا: على القيادة الفلسطينيّة والنخب والمؤسسات في الوطن والخارج، أن تُعلن حالة طوارئ في ضوء التطوّرات الحاليّة والتصفويّة. وأن تتفق أولًا وقبل كل شيء على إعادة بناء الجسم السياسيّ الفلسطينيّ على أساس كفاحيّ وتحرّري، وتدعو كافة المؤسسات والشخصيات إلى اجتماع لعرض المخاطر، ومن ثم الخروج واتخاذ قرار وحدة المصير الفلسطينيّ كرد على إنكار المصير الفلسطينيّ إسرائيليًا.

وهذا يستوجب أولًا التوضيح أن لا حلول أحاديّة ولا حلول دون العودة إلى الكُل، وهو ما يتطلّب، بالأساس، فهم الخصوصيّة التي تتمتّع فيها غزّة والخصوصيّة التي تتمتّع فيها الضفّة كما خصوصيّة الشتات والأراضيّ المُحتلة العام ١٩٤٨، ومن ثم العمل على المشترك، مع مراعاة الخصوصيّة وليس العكس. وبعد فهم عميق للخصوصيّات، يكون البحث في كيفيّة توظيف الخصوصيّة للصالح العام والقضيّة العامة، بدلًا من وضع الخصوصيّة كمبرّر انفصاليّ عن العام. وبعدها، تتطلّب التحدّيات العمل بالموازاة على إعادة ترميم الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة لتكون حركة واحدة، تنبثق عنها هيئات مُختلفة، وتستجيب للتحدّيات الخاصة تحت سقف إستراتيجيّة وهدف واحد يتفق عليه الجميع.

ثانيًا: إعادة بناء شبكة التحالفات الفلسطينيّة الدوليّة، بحيث يتم أولًا تشكيل أكبر تحالف دوليّ وإقليميّ لمواجهة الحلول التصفويّة على أساس الحل المتّفق عليه فلسطينيًا وبشكل وحدويّ. وهذا يتطلّب أولًا إعادة ترميم الخارجيّة الفلسطينيّة لتعمل جنبًا إلى جنب مع كافة مؤسسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ الحقوقيّة والدوليّة، بهدف تجميع القوى وعدم التفتّت. وثانيًا، التأكيد على خصوصيّة واستقلاليّة ومركزيّة قضيّة فلسطين، ورفض التعامل معها بشكل أداتيّ من قبل أي من الأطراف المُتنازعة في الإقليم أو العالم، مع التأكيد على أن فلسطين هي البوصلة التي يتمركز حولها الجميع، ولا تتمركز أو تصطف مع أحد في صراع إقليميّ. وثالثًا، البدء بتشكيل خطّة للعمل مع المجتمعات في الدول المُختلفة، بدءًا من أوروبا وصولًا إلى أميركا وآسيا وأفريقيا، لما تتمتّع به الشعوب والمجتمعات من حريّة في الانحياز وفق المبدأ العام الأخلاقيّ، بعكس الأنظمة التي تنحاز وفق المصالح الاقتصاديّة والعسكريّة، وقدرتها على الضغط على الأنظمة ذاتها لتغيّر مواقفها وتمنعها من الانجرار وراء الرواية الإسرائيليّة. كما يتطلّب العمل في الساحة الدوليّة وضع إستراتيجيّة إعلاميّة دوليّة، وتسخير كافة الطاقات الفلسطينيّة وغير الفلسطينيّة الداعمة لقضيّة فلسطين، في الداخل والخارج، بهدف تحقيق انتصار على الرواية الإسرائيليّة في العالم.

ثالثًا: البدء بالتفكير، بصورة جديّة وبإرادة سياسيّة، بكيفيّة تغيير ميزان القوى الداخليّ، عبر رصد مكامن القوّة الفلسطينيّة، وأولها البقاء في الأرض وبقاء القضيّة، وتعزيزها، والعمل على ترميم نقاط الضعف. فالتجربة الفلسطينيّة أثبتت أن المفاوضات أو العمل الدوليّ أو الإقليمي، يبقى دون أي قيمة ما دام ميزان القوى لصالح إسرائيل بصورة كبيرة، ما يمنحها القوة لفرض الوقائع على الأرض، كما التهديد خلال المفاوضات، وعدم الاكتراث للعالم ولما يقوله الفلسطينيّون. ومن هذا المبدأ، فإنّه وبالموازاة لإنجاز وحدة، على الفلسطينيين البدء بالتفكير بكيفيّة توظيف الوحدة لتكون قوّة عبر التنوّع والتعدّد بالظروف والقدرة والخصوصيّة والساحة والإطار.

فكُل يستطيع التقديم من موقعه دون أن يغيّر من ظروفه، خاصة أن التنوّع نقطة قوّة يتحوّل إلى نقطة ضعف حين يكون عبارة عن تفتّت بدلًا من تنوّع تحت سقف واحد. كما تعزيز كافة أشكال التحدّي التي أثبتت فاعليّتها، كالمقاطعة والمقاومة وتعزيز الصمود الإيجابي.

رابعًا: إشراك الشعب الفلسطينيّ جميعه، بحجم التحدّيات. وهذا ما لا يقل أهميّة عن ما سبقه، خاصة أن التجربة الفلسطينيّة في العقدين الأخيرين تلخّصت في هذا المضمار، بتهميش تدريجيّ ومتواصل لدور الشعب في اتخاذ القرارات والمشاركة في صياغة مصيرهم إن كان في المنظّمة أو السلطة. وهذا يتطلّب العمل الجاد لترميم الثقة بين رأس الهرم السياسيّ والقاعدة الشعبيّة التي من دونها لن تتمكّن النخب من الاستمرار في صراعها على الحقوق، وهي الحاميّ الوحيد، والأكثر ثقة وقوّة، لأي قيادة سياسيّة تسعى للاشتباك مع استعمار يسعى لإلغاء القيادة والشعب.

أخيرًا: في حال عدم تحقّق وحدة سياسيّة، توصي الورقة بالمضي في إقامة وحدة ميدانيّة، تعمل وفق برنامج على قضايا محدّدة، يكون خلالها الشعب أقوى وقواه الوطنيّة أكثر وحدة في مواجهة المخاطر رغم الانقسام السياسيّ. وهذا يتم بالرغم من الانقسام الجغرافيّ والسياسيّ، ولكنّه لا يغنيّ عن إنهاء هذه الكارثة التي تُسمى «الانقسام»، بل تشكّل الوحدة الميدانيّة خطوة أولى على طريق الوحدة السياسيّة، ونموذجًا لإمكانيّة تحقيقها.